



«الوطني»: ارتفاع الموجودات المصرفية الإجمالية 722 مليون دينار في مارس

على حالها لكل الأجل في شهر مارس، حيث بلغت 0,81٪، ديونار خلال الربع الأول من العام 2012. وانخفضت أيضا القروض الممنوحة لشراء الأوراق المالية بمقدار 44 مليون دينار بعد شهر قوي غير اعتيادي في فبراير. وشهدت ودائع القطاع الخاص ارتفاعا بمقدار 822 مليون دينار في العملات المحلية والأجنبية، وجاء معظم هذا الارتفاع من الودائع بالدينار، خاصة الودائع تحت الطلب والودائع لأجل (296 مليون دينار و 148 مليون دينار على التوالي)، وبقيت معدلات أسعار الفائدة الممنوحة على الودائع الخاصة بالدينار

بمقدار 58 مليون دينار في شهر مارس وبمقدار 162 مليون دينار خلال الربع الأول من العام 2012. وانخفضت أيضا القروض الممنوحة لشراء الأوراق المالية بمقدار 44 مليون دينار بعد شهر قوي غير اعتيادي في فبراير. وشهدت ودائع القطاع الخاص ارتفاعا بمقدار 822 مليون دينار في العملات المحلية والأجنبية، وجاء معظم هذا الارتفاع من الودائع بالدينار، خاصة الودائع تحت الطلب والودائع لأجل (296 مليون دينار و 148 مليون دينار على التوالي)، وبقيت معدلات أسعار الفائدة الممنوحة على الودائع الخاصة بالدينار

الثاني على التوالي بمقدار 93 مليون دينار. وارتفعت التسهيلات الشخصية باستثناء القروض الممنوحة لشراء الأوراق المالية، والتي كانت وراء نمو الائتمان في السنة الماضية، بمقدار 86 مليون دينار، مع ارتفاع وتيرة النمو مقارنة بالسنة السابقة إلى 12,1٪ واستمرت الثقة والأوضاع المالية المستقرة للمستهلك بدعم التسهيلات الشخصية. وقد ساعد هذا الارتفاع في الائتمان في التعويض عن الانكماش المستمر في الائتمان الممنوح للمؤسسات المالية غير المصرفية، فقد تراجع الائتمان الشخصي (يشكل 60٪ من إجمالي الائتمان) والذي شهد ارتفاعا للشهر

البيانات الشهرية - مارس 2012		البيانات الشهرية - مارس 2011	
المليون دينار	%	المليون دينار	%
موجودات البنوك المحلية	45,329	722	1,6
المطالب على الحكومة	1,906	5	0,3
التسهيلات الائتمانية للمقيمين	25,995	158	0,6
الموجودات الأجنبية	8,510	147	1,8
عرض النقد (M2)	29,006	863	3,1
ودائع القطاع الخاص	27,966	822	3,0
ودائع تحت الطلب	6,132	296	5,1
ودائع الادخار	4,108	114	2,9
ودائع لأجل وشهادات الابداع	15,209	148	1,0
ودائع بالعملات الأجنبية	2,516	265	11,8

المصدر: بنك الكويت المركزي

الممنوحة لقطاع التجارة (+60 مليون دينار) والائتمان الممنوح لقطاع الأعمال (الخدمات، الاتصالات، إلخ...)، والذي شهد ارتفاعا للشهر

إذ ارتفع إجمالي التسهيلات

الائتمانية بمقدار ملحوظ بلغ 158 مليون دينار، ورغم أن هذا الارتفاع يبقى أقل من المستوى الذي شهده في الشهر السابق والبالغ 242 مليون دينار، إلا

قال بنك الكويت الوطني تقريره حول التطورات النقدية، أن عرض النقد بمفهومه الضيق نما بنسبة 4,9٪ في شهر مارس، أي بارتفاع قدره 337 مليون دينار. كما ارتفع بمفهومه الواسع بمقدار 863 مليون دينار، مدفوعا بالنمو القوي في الودائع بالدينار وبالعملات الأجنبية (557 مليون دينار و 265 مليون دينار على التوالي). وترتبط هذه التطورات على الأرجح بتوزيعات الأرباح السنوية للبنوك والنمو القوي للائتمان للشهر الثاني. وواصل الائتمان نموه القوي للشهر الثاني في مارس، إذ ارتفع إجمالي التسهيلات

عموميتها وزعت 20٪ نقداً.. وانتخب مجلس إدارة جديداً الغانم: 4,4 ملايين دينار أرباح «سي تي سنتر» للعام 2011

الانتهاء من ذلك بنهاية العام 2012. وقال إن العام 2012 سيكون عاما صعبا من حيث الربحية نتيجة افتتاح الشركة للعديد من المواقع الجديدة في الكويت وكردستان والتي سوف تشمل على تكاليف واستثمارات ضخمة قبل بدء العمليات ونتيجة لهذه التكاليف العالية تسعى الإدارة للحد من تأثيرها على الربحية لهذا العام، مشيرا إلى أن الإدارة تتطلع إلى إمكانية التوسع في دول أخرى مثل تونس وليبيا ودول أفريقية أخرى. وقال إن الشركة تعزز فتح 3 مراكز جديدة بنهاية العام الحالي.



عادل الغانم وجاسم الغانم خلال عمومية «سي تي سنتر التجارية» (قاسم باشا)

عمل وتحتسب الربحية في غضون عام. وعن مشروع سليل الجهراء ذكر الغانم أنه مشروع قيد الإنشاء حيث يغطي 13 ألف متر مربع بناء على طابق واحد متوقعا الحصول على الحيازة بحلول أكتوبر 2012 وأن يتم افتتاح مشروع الجهراء منفذا بحلول نهاية العام. وأشار إلى أن الشركة تتفاوض من أجل منفذ في الاحدي وسيتم

في الطلب ومع ذلك تمكنت الشركة أن تحافظ على مكانتها كشركة من كبريات شركات بيع التجزئة من خلال الدعم المستمر مع العروض الترويجية المبتكرة والارتقاء بخدمة العملاء. واستطرد قائلاً: من أجل الحفاظ على حصتنا في السوق قامت الشركة بتشغيل عمليات الضجيج للبدء بحلول منتصف 2012 مما يزيد من

أكد رئيس مجلس إدارة شركة سي تي سنتر التجارية عادل الغانم أن الشركة حققت ربحا صافيا قدره 4,4 ملايين دينار ما يعادل 44,29 فلسا للعام 2011 وأن حقوق المساهمين بلغت 22 مليون دينار للعام 2011 مقارنة بـ 19,7 مليون دينار للفترة المقارنة من 2010. وأضاف الغانم خلال عمومية الشركة التي عقدت أمس بنسبة حضور بلغت 72,98٪ أن مجموع إيرادات الشركة بلغت 58,5 مليون دينار للعام 2011، مشيرا إلى أن إستراتيجية الشركة تركز خلال الـ 5 سنوات المقبلة على زيادة النمو في المبيعات وزيادة الربح وزيادة حصة الشركة في السوق من خلال تطوير نوعية العمالة الخاصة ونوعية الإدارة والدعاية والعروض التسويقية.

وذكر أن معدل الربحية للعام 2011 نتيجة للتوسع الاستراتيجي في كردستان العراق، مبينا أن النمو في قطاع تجارة التجزئة في الكويت كان ركنا حيث أن العديد من المنافسين الجدد دخلوا السوق وتوسعوا في نطاق عملياتهم، ولم يكن هناك أي نمو حقيقي



جانب من الندوة

الخطيرة التي قد تنعكس على الاقتصاد والأنظمة المالية من جرائها. وحول هذه المبادرة التي قام بها «الدولي»، تحدث الرئيس التنفيذي بالوكالة لدى البنك لؤي مقاسم قائلا: «لقد ساهمت ورشة العمل هذه في إكساب موظفينا معرفة شاملة وعميقة حول ماهية غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وساعدتهم على إدراك مسؤولياتهم في كيفية مواجهة هذه المخاطر عبر اتباع القوانين والتشريعات التي وضعت لمكافحة هذه الآفات في الدولة». وأضاف بالقول: «لاقت ورشة العمل صدى إيجابيا بين موظفينا الذين وجدوا فيها قيمة مضافة ساهمت في أغناء معلوماتهم المهنية، ونحن في بنك الكويت الدولي حريصون على تنظيم المزيد من ورش العمل التثقيفية الهادفة».

عنوان «مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب» في غرفة الصناعة والتجارة بحضور حشد كبير من موظفيه وممثلي الإدارات، وذلك بالتعاون والتنسيق بين وحدة مكافحة غسيل الأموال والقيادات العليا في البنك. وقال البنك في تصريح صحفي أن تنظيم هذه الندوة جاء حرصا منه على تثقيف موظفيه وتبصيرهم حول كافة القضايا المالية والاقتصادية من أجل صقل مهاراتهم ورفع قدراتهم المهنية. وأشار «الدولي» إلى أنه استفاد من الخبرات الخارجية المتخصصة في مجال مكافحة غسيل الأموال لتقديم المحاضرات التي حفلت بمضمون غني من المعلومات، وألقيت الضوء على مخاطر غسيل الأموال والنتائج السلبية

عموميتها وزعت 5٪ نقداً على المساهمين

10,1 ملايين دينار إجمالي مبيعات «المتحدة للصناعات الغذائية» في 2011

مجموعة من الاستراتيجيات التي تتضمن التميز والإبداع والتطور المستمر في المنتجات والتنوع لتلبية جميع الأنواع بالإضافة إلى الدخول في قطاعات جديدة في مجال الصناعات الغذائية من خلال تقديم الوجبات الغذائية الصحية إلى قطاعات متنوعة من المجتمع الكويتي مثل المدارس الحكومية وقطاع العمالة وكذلك المطاعم وتقديم خدمات الحفلات الخارجية، وحرصت الشركة أيضا على تقديم أشكال جديدة في مجال الخدمات الغذائية من خلال افتتاح المقاهي في محطات الوقود بالإضافة إلى الانتشار خارج الكويت على مستوى الخليج ثم الشرق الأوسط، مشيرا إلى أن هذه الاستراتيجيات تهدف بشكل نهائي إلى تميز في المنتجات وتنوع في الصناعات الغذائية وذلك لزيادة المبيعات على خدمة المجتمع وتطويره. ووافقت عمومية الشركة على جميع بنود جدول أعمال الجمعية العمومية العادية للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2011 والتي من أهمها الموافقة على توزيع أرباح نقدية بنسبة 5٪ بالإضافة إلى تفضيل مجلس الإدارة بشراء 10٪ من أسهم الشركة.



د.جواد هاشم خلال عمومية «المجموعة المتحدة للصناعات الغذائية» (قاسم باشا)

متوقع لها تحقيق أرباح جيدة كما أن الشركة أنجزت مشروع الفرنشايز ومن ثم البدء بتلقي الاتصالات من عدد من الأفراد والمؤسسات في دول مختلفة من خلال منحهم حق الامتياز ومازالت هذه الاتصالات تحت الدراسة والمقارنة، مشيرا إلى أن الشركة تدرس القيام باستثمارات لها علاقة بالمنتجات والخدمات الغذائية وسيتم الإعلان عنها بعد الانتهاء من دراستها لاعتمادها. وأشار إلى أن الشركة تتبع

2010 وبلغ إجمالي الموجودات 8,4 ملايين دينار لعام 2011 مقارنة بـ 9,1 مليون دينار للعام 2010 حيث تشكل الموجودات الفأبئة نسبة 58٪ من إجمالي موجودات الشركة وبلغت حقوق المساهمين 5,02 ملايين دينار مقارنة بـ 4,9 ملايين دينار للعام 2010 وكذلك انخفضت الموجودات الفأبئة لتبلغ 4,9 ملايين دينار لعام 2011 مقارنة بـ 5,5 ملايين دينار لعام 2010 وذلك بسبب غير المربحة واستبدالها بمواقع

أكد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة المجموعة المتحدة للصناعات الغذائية د.جواد هاشم أن الشركة حققت أرباحا بلغت 266,9 ألف دينار للعام 2011 مشيرا إلى أن «المجموعة المنحد للصناعات الغذائية» استطاعت أن تنمو بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة وذلك لانتبها موقعها متقدما بين الشركات المماثلة في الأغراض، مشيرا إلى أن انخفاض أرباح الشركة خلال العام الماضي جاء نتيجة خسائر في شركات تابعة.

وأضاف هاشم في كلمته خلال الجمعية العمومية العادية التي عقدت أمس بنسبة حضور بلغت 89٪ أن الشركة وفي ظل ازدياد المنافسة في سوق الصناعات الغذائية إضافة إلى الارتفاع المستمر لأسعار المواد الأولية المستخدمة في الإنتاج وانخفاض القوة الشرائية المحلية وازدياد المنافسة على مستوى الشركات الجديدة والمصانع الصغيرة وغير المخصصة عملت على المحافظة على مكانتها وتقديم وتطوير منتجاتها بشكل متجدد. وأوضح أن إجمالي مبيعات الشركة والشركات التابعة لها بلغ 10,1 ملايين دينار لعام 2011 مقارنة بـ 8,8 ملايين دينار للعام



AL-MARWA
Hajj & Umrah Services

إعلان تذكيري

لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011

يتشرف مجلس إدارة شركة الحرة لخدمات الحج والعمرة ش.م.ك (مفصلة) بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2011/12/31 والمزمع عقده في الساعة الحادية عشر والنصف صباحاً من يوم الخميس 2012/05/10م.

في مجمع الوزارات - مبنى وزارة التجارة والصناعة - بلوك 2 - الطابق الأول - قاعة الاجتماعات (ب)

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالحضور مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة الكائنة في برج أحمد - الدور الخامس.

هاتف: 22464565 - 22464585 - وذلك لاستلام استمارات التوكيل وبطاقات الحضور اعتباراً من يوم الخميس الموافق 2012/04/26 وخلال ساعات الدوام الرسمي.

والله الوفيق
مجلس الإدارة